أصحاب شركات الدواء غير راضين عن الأسعار حتى بعد رفعها

المصري: معامل الدواء في سورية تغطي حاجة الشرق الأوسط في حال دعمها

أوبري لـ«الوطن»: تكاليف إنتاج الدواء في سورية أعلى من أوروبا وما يقال عن استثناء العقوبات للدواء كذب إعلامي

هناء غانم

أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب زياد أوبري أن الصناعات الدوائية تعاني من العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، التي تشكل عقبة كبيرة أمام جميع الصناعات في سورية، موضحاً أن ما يقال عن أن العقوبات لا تشمل الغذاء والدواء هو كذب إعلامي.

وأشار إلى أن هناك بعض الأصناف الدوائية موجودة وتنتج بكميات تغطي حاجة السوق، لذلك ليس من الطبيعي الاستمرار في إعطاء التراخيص للأصناف نفسها، مطالباً بوجود تراخيص لأصناف نوعية جديدة، لافتاً إلى أن الصناعات الدوائية كانت تعاني من مشكلة تسهيل التراخيص للمنشآت الجديدة بالأصناف الدوائية كما المنشآت المرخصة قديماً، معتبراً أن هذا الإجراء خطأ ويجب أن تعامل جميع المنشآت معاملة واحدة والأجدر هو تمييز معاملة المصانع الدوائية القديمة التي لها تاريخ بإنتاج الأصناف الدوائية والتي تمتلك سمعة جديدة.

وذكر أن تكاليف الصناعة في سورية مرتفعة مقارنة مع دول الجوار وحتى الدول الأوروبية سواء الدوائية أم غيرها من الصناعات لعدة أسباب أهمها حوامل الطاقة من كهرباء وفيول ومحروقات وغيرها التي تخضع للسوق السوداء، الأمر الذي يدفع الصناعي لتأمين مستلزمات الطاقة والمحروقات بأرقام كبيرة جداً، لذلك نجد أن هناك مشكلة تتعلق بسياسة تسعير الدواء من وزارة الصحة، علماً أن الحكومة رفعت أسعار بعض أصناف الدواء لكن بعض الأصناف الدوائية المختلفة مازالت خاسرة لأن نسبة رفع أسعارها غير منصفة وبعضها لم يطرأ عليها ارتفاع لأن الزيادة لم تكن عادلة الأمر الذي وعدت الجهات المعنية بدراسته من جديد.

وعن قرار إخراج المواد الصناعية من المنصة قال إنه قرار مهم باعتباره يساهم في تسهيل عمل الصناعة الوطنية وتخفيض التكاليف.

من الجدير ذكره أن رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري كان قد ناقش أمس مع أصحاب وممثلي شركات الصناعات الدوائية الوطنية أهم الصعوبات والمتطلبات التي تواجه صناعة الدواء وكيفية تذليل معوقاتها، مؤكدين على الحد من منح التراخيص الدوائية الجديدة لكون المعامل الموجودة في سورية تغطي حاجة الشرق الأوسط في حال توفر الدعم المناسب وتهيئة الظروف المناسبة للعمل بالطاقات الإنتاجية الكاملة.

الصناعيون طالبوا بضرورة العمل على تسهيل إجراءات منح التراخيص لأي صنف دوائي جديد الأمر الذي أكده رئيس غرفة الصناعة، موضحاً أن هناك تعاوناً مع القطاع الحكومي للوصول إلى تحقيق وتأمين احتياجات السوق المحلية، لافتاً إلى ضرورة وجود تنسيق وتعاون بين لجنة الأدوية في الغرفة مع وزارة الصحة والمجلس العلمي للدواء.

وكان رئيس القطاع الكيميائي حسام عابدين قد أكد أن قطاع الصناعات الدوائية من القطاعات الواعدة لكنه يتطلب خطوات وقرارات محفزة لهذه الصناعة لإيجاد تنافس مع الأدوية المستوردة والوصول إلى نسبة اكتفاء ذاتي من الأدوية المصنعة محلياً خلال السنوات القادمة.

.. وتشكيل لجنة «الزيوت المعدنية» وأول مطالبها خفض الرسوم الجمركية

الوطن

طالب أصحاب معامل الزيوت المعدنية بضرورة تخفيض الرسوم الجمركية على مادة زيت الأساس إلى ١ بالمئة كونها مادة أولية وأساسية لصناعة الزيوت المعدنية ولا يوجد إنتاج محلي من هذه المادة مؤكدين على تذليل كل الصعوبات التي تعوق تسويق هذه المادة، وذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس برئاسة غزوان المصري رئيس الغرفة والقائمين على القطاع الكيميائي حيث تم تشكيل لجنة للزيوت المعدنية وتعيين الصناعي عبد الرزاق الشحرور رئيساً لها.

وخلال الاجتماع جدد الصناعيون مطالبهم بتأمين المحروقات بالسعر الرائج ورفع الكمية المخصصة للصناعيين. مشيرين إلى ما يسببه دخول منتجات الزيوت المعدنية الجاهزة من الدول العربية والتي يصعب منافستها نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج على المنتج المحلي من خسائر، حيث طالبوا برفع قيمة الضميمة المفروضة على المنتج النهائي المستورد.

كما تطرق منتجو الزيوت المعدنية إلى الإشكاليات التي تواجههم بخصوص احتساب الضريبة في ظل تطبيق الربط الإلكتروني على المنشآت الصناعية وعدم احتساب المصاريف الحقيقية لهم، الأمر الذي حسمه رئيس غرفة الصناعة بأنه سيتم تحديد موعد قريب جداً مع رئيس هيئة الضرائب والرسوم لبحث كل الهواجس التي تواجه صناعيي هذا القطاع.

ودائع القطاع العام ترتفع بمعدل ٤٠ بالمئة لدى التجاري

١٢ ألف شخص اقترضوا ١٠٤ مليارات ليرة العام الماضي وحزمة قروض جديدة خاصة باستخدام الطاقات المتجددة

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية للمصرف التجاري السوري (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن المصرف منح نحو ١٢ ألف قرض شخصي خلال العام الماضي (٢٠٢٢) مقارنة بـ٥٦٨١ قرضاً شخصياً في العام الذي سبقه (٢٠٢١) وهو ما يمثل زيادة بمنح القروض الشخصية بمقدار ١١١ بالمئة حيث تجاوزت قيم هذه القروض (الشخصية) ١٠٤ مليارات ليرة مقارنة مع ٣٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ وهو ما يمثل معدل زيادة في قيم القروض الشخصية بنحو ١٩٠ بالمئة.

بينما أظهرت البيانات أن معدل الزيادة في قروض العسكريين خلال العام الماضي تجاوزت ٤٦٩ بالمئة عن العام الذي سبقه، فقد منح التجاري خلال العام الماضي ١٤٦٣٦ قرضاً مقارنة مع ٢٥٠٠ قرض في العام ٢٠٢١ حيث تجاوزت قيم قروض العسكريين في العام الماضي (٢٠٢٢) ١٢١ مليار ليرة.

ومنح التجاري العام الماضي ٦٢٠ قرض شراء عقار بقيمة ٤١ مليار ليرة مسجلاً تراجعاً عن العام الذي سبقه بنحو ٢٣ بالمئة.

وبالانتقال لودائع التجاري، فقد تجاوزت ودائع القطاع العام (تحت الطلب) لدى التجاري السوري في العام الماضي ٢,٢ ألف مليار ليرة بمعدل زيادة عن العام (٢٠٢١) بنحو ٤٠,٨ بالمئة وتخت الودائع (لأجل) للقطاع العام خلال العام الماضي ١٧٩ مليار ليرة بمعدل زيادة ٩ بالمئة عن العام ٢٠٢١.

بينما بلغت ودائع القطاع الخاص (تحت الطلب) خلال العام الماضي في التجاري نحو ٩٦٧ مليار ليرة محققة زيادة عن ودائع العام ٢٠٢١ بنحو ٤٠,٩ بالمئة وهو بخلاف ودائع القطاع الخاص (لأجل) التي سجلت تراجعاً وفق بيانات التجاري عن العام الماضي بمعدل ٣ بالمئة مقارنة مع العام ٢٠٢١.

وعمم التجاري السوري عبر موقعه الإلكتروني أنه أصدر حزمة من القروض الخاصة باستخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، بفائدة عقدية مدعومة من صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، قدرها ١١ بالمئة سنوياً على الرصيد المتناقص للقروض الممنوحة من أموال المصرف، وبفائدة صفر بالمئة في حال كان القرض من أموال الصندوق، وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة معه.

وأنه وفقاً للتعليمات التنفيذية الصادرة عن المصرف، يتم منح عدد من القروض للقطاع المنزلي لتنفيذ مشروع المنظومة الكهروضوئية، أو العنفة الريحية بمبلغ يحدد بالاتفاق بين المصرف والصندوق تبعاً للاستطاعة المقدرة بـ٣,٥ كيلو واط، وللاحتياج التمويلي للمشروع بسقف إقراض حده الأقصى ٢٥ مليون ليرة، وضمن كفاية الدخل للمقترض بسدد على أقساط شهرية بمدة لا تتجاوز ١٥ سنوات.

وبالنسبة لقرض مشروع منظومة السخان الشمسي المنزلي، يحدد مبلغ القرض بالاتفاق بين المصرف والصندوق تبعاً لكلفة السخان بسعة ٣٠٠ ليتر، وللاحتياج التمويلي للمشروع بسقف إقراض حده الأقصى ٥ ملايين ليرة، وضمن كفاية الدخل للمقترض تسدد الأقساط شهرياً بمدة لا تتجاوز ٥ سنوات.

أما مشروع منظومة العزل الحراري، فيحدد مبلغ القرض بالاتفاق بين المصرف والصندوق تبعاً لكلفة عزل مساحة ١٠٠ متر مربع من الجدران والأسقف المقررة والاحتياج التمويلي للمشروع، بسقف إقراض حده الأقصى ٢٥ مليوناً، وضمن كفاية الدخل للمقترض، يسدد على أقساط شهرية لمدة لا تتجاوز ١٠ سنوات.

وبالنسبة لقروض القطاع الزراعي، يتم منح مشروع المنظومة الكهروضوئية والعنفات الريحية قرضاً بالاتفاق بين المصرف والصندوق تبعاً للاستطاعة المقدرة بـ٢٠ كيلو واط كحد أقصى، والاحتياج التمويلي للمشروع بسقف إقراض كحد أقصى ٧٥ مليوناً، وضمن كفاية الدخل للمقترض، ويسدد على أقساط دورية شهرية أو ربعية أو نصف سنوية كحد أقصى ٧ سنوات.

ويتم منح قرض لمشروع تنفيذ حوامل الطاقة الناجمة عن دراسات تدقيق طاقي، ويحدد مبلغ بالاتفاق بين المصرف والصندوق تبعاً لقيمة الوفر السنوي من مختلف حوامل الطاقة والكهرباء المستهلكة في المنشأة، بما يعادل ٥٠ ألف كيلو واط ساعي أو ١٢ طناً من الفيول كحد أقصى والاحتياج التمويلي للمشروع بسقف إقراض كحد أقصى ٢٥ مليون ليرة، وضمن كفاية الدخل للمقترض، ويسدد بأقساط دورية شهرية أو ربعية أو نصف سنوية لمدة لا تتجاوز ٣ سنوات.

أما مشروع إنتاج الوقود الخاص بالمنشأة الصناعية من مصادر غير تقليدية فيحدد مبلغ القرض بالاتفاق مع الصندوق تبعاً لقيمة الوفر السنوي من مختلف حوامل الطاقة والكهرباء المستهلكة في المنشأة، بما يعادل ٥٠ ألف كيلو واط ساعي أو ١٢ طناً من الفيول كحد أقصى والاحتياج التمويلي للمشروع بسقف إقراض كحد أقصى ٢٥ مليون ليرة، وضمن كفاية الدخل للمقترض، ويسدد على أقساط دورية شهرية أو ربعية أو نصف سنوية لمدة لا تتجاوز ٣ سنوات.

وفيما يتعلق بقروض القطاع الصناعي أو التجاري أو الخدمي، يتم منح قرض مشروع المنظومة الكهروضوئية وعنفات كهروريحية، يحدد بالاتفاق بين المصرف والصندوق تبعاً للاستطاعة المقدرة ٢٠ كيلو واط كحد أقصى، والاحتياج التمويلي للمشروع بسقف إقراض كحد أقصى ٧٥ مليون ليرة، وضمن كفاية الدخل للمقترض، ويسدد على أقساط دورية شهرية أو ربعية أو نصف سنوية لمدة لا تتجاوز ٥ سنوات.

ويمكن للمتعامل حسب التعليمات إضافة شريك تسديد واحد بهدف زيادة مبلغ القرض من خلال زيادة مصادر الدخل، ومن يحق له الاقتراض يمكن أن يكون شريكاً للمشروع باستثناء المتقاعد، لأنه لا يحق له أن يكون شريك تسديد، والحد الأقصى لعمر شريك التسديد ٦٥ عاماً في نهاية مدة القرض، ويستثنى من ذلك المتعاملون من غير الموظفين، والقضاة، وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات، بعمر لا يتجاوز ٧٠ عاماً في نهاية القرض، ويتم التسديد على أقساط دورية حسب القرض المراد تمويله.

وتطبق فائدة التأخير المعمول بها في المصرف عند عدم تسديد أي أصل قسط دوري مستحق، ويمكن التسديد المسبق لأي أصل قسط دوري أو عدة أقساط في أي فرع من فروع المصرف، من دون الإعفاء من الفوائد العقدية للأقساط المسددة.

في حوار مع الإعلام الرسمي.. وزير الاقتصاد يعلن عن جملة من القرارات الجديدة

خليل: سورية استطاعت رغم كل الظروف الحفاظ على مستوى معين في سعر الصرف بسبب اقتصادها المتنوع

فراس القاضي - جلنار العلي

> يإمكان المواطن بيع القطع الأجنبي للمصارف السورية بالسعر المتداول

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس اللجنة الاقتصادية الدكتور سامر خليل خلال لقاء مع الإعلام الرسمي، أن حزمة القرارات الاقتصادية التي أضيفت مؤخراً للقرارات السابقة وكذلك التي ستصدر في الفترة القادمة، تلامس هواجس الصناعيين والمنتجين، مبيناً: أن دوران عجلة قطاع الإنتاج عموماً والصناعة خصوصاً بسرعة أكبر تعني فرص عمل أكثر ومصادر دخل أكبر ومنتجات أكثر وتكلفة أقل وبالتالي أسعاراً أقل، موضحاً أن الإنتاج هو أساس النمو الاقتصادي، مشدداً على أن الحكومة في خدمة قطاع الإنتاج، لأنه ليس داعماً للاقتصاد فقط بل للبيرة السورية بحد ذاتها.

ووصف خليل العام ٢٠٢٢ بأنه أسوأ الأعوام الاقتصادية على المستوى العالمي منذ أكثر من ٥٠ عاماً، ملخّصاً مجموعة العوامل التي أدت إلى مشاكل اقتصادية كبيرة ومتنوعة وموجات تضخميّة كبيرة، بدءاً من أزمة كورونا وانتهاء بالحرب الأوكرانية، مبيناً أن الاقتصاد السوري لم يكن بمنأى عن تلك المشاكل مضافاً إليها المشاكل التي حدثت خلال الحرب من أضرار كبيرة للبنى التحتية والإنتاجية والحصار والعقوبات، ما زاد من صعوبات الواقع الاقتصادي على المستوى الإنتاجي والمعيشي، لكن سورية استطاعت رغم كل الظروف وخاصة تلك التي مرت في الأشهر الأخيرة الحفاظ على مستوى معين من استقرار سعر الصرف رغم ارتفاعه، قياساً بباقي الدول وذلك بحكم وجود اقتصاد متنوع، مضيفاً إن هدف حزمة الإجراءات التي أصدرتها الحكومة ومصرف سورية المركزي الحد من الارتفاعات في الأسعار وسعر الصرف، والتوجه إلى تطوير وتعزيز الطاقات الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة.

وكشف خليل عن اجتماع عقده السيد الرئيس بشار الأسد منذ فترة قريبة مع اللجنة الاقتصادية، دار فيه نقاش مهم وموسع تم التأكيد فيه على تعزيز أولوية قطاعات الإنتاج، ومنحها كل ما يلزم للتحفيز والإقلاع، معتبراً أن تسارع عجلة الإنتاج هو عماد حركة الاقتصاد لكونه حاملاً للبيرة السورية ومؤمناً للإنتاج المحلي ويعزز فرص النمو ومصادر الدخل لمئات الآلاف من الأسر.

وعرض خليل خزمة من القرارات التي صدرت مؤخراً والتي أعلن عنها خلال اللقاء، ومنها تأييد مقترح مصرف سورية المركزي بإضافة (الخميرة والمولاس – الفول – الحمص – العدس) إلى قائمة المواد الممولة عبر المنصة، وحذف (المواد الأولية للصناعات الدوائية – المواد الأولية للصناعات الكيميائية باستثناء الحبيبات البلاستيكية – المواد الأولية لصناعة المنظفات والملمعات – خيوط الكومباكت – بعض المواد الأولية للصناعات الغذائية «زيت نخل – حليب بودرة مجفف – روح القهوة – توابل وبهارات – بذور فول الصويا – بعض المواد الغذائية «سردين وتونا» – بعض المواد الأولية للصناعات الهندسية – خلاط ألمنيوم خام – والبيليت).

ومن القرارات أيضاً إيلاء الأولوية بالتمويل عن طريق شركات الصرافة العاملة ضمن إطار لجنة التدخل للمواد التالية (المواد الأولية المستخدمة بالصناعات الدوائية والحبيبات البلاستيكية والخيوط المستخدمة بالصناعات النسيجية والأقمشة ومستلزمات صناعة الألبسة والزيوت النباتية الخامية عدا زيت الزيتون، إضافة إلى الحمص والفول والعدس والخميرة والمولاس، وكسبة فول الصويا للدواجن، والأرز والشاي والذرة الصفراء العلفية والبذور الزراعية وبذار البطاطا والأسمدة والمبيدات الزراعية).

وفيما يخص المواد الأولية المستخدمة في قطاع الصناعات الدوائية، يتم تمويلها عن طريق المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، ويكلف مصرف سورية المركزي بتوجيه شركات الصرافة لإيلاء الأولوية بالتمويل للمواد الأساسية المستخدمة في قطاع الصناعات الدوائية، وتبقى خيارات التمويل للمواد الأساسية المستخدمة في قطاع الصناعات الدوائية متاحة وفقاً لرغبة أصحابها.

ومن القرارات الجديدة أيضاً، تعديل في مواد قانون البيوع العقارية، فبالنسبة لعمليات بيع العقارات السكنية والتجارية والأراضي يتم سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية بما يعادل نسبة ٥٠ بالمئة من القيمة الرائجة للوحدة العقارية المباعة المعتمدة بموجب أحكام القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١، بعد أن كانت في السابق ١٥ بالمئة، مع الأخذ بإمكانية تحويل المبلغ كاملاً أو جزء منه إلى أي حساب مصرفي آخر، كما يمكن استخدام رصيد الحساب لتسديد كل المدفوعات من دون سقف محدد، لافتاً إلى أنه بموجب هذا التعديل يرفع سقف السحب اليومي من الحساب المذكور إلى ٢٥ مليون ليرة، ويمكن لصاحب الحساب المصرفي أن يقدم طلباً إلى مصرف سورية المركزي في حال احتاج لسحب مبالغ أكثر من ذلك.

وفيما يخص عمليات بيع الحسابات، فقد شمل التعديل سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية حيث يتم سداد ثلاثة ملايين للمركبات التي تعود سنة صنعها إلى ما دون عام ٢٠٠٠، وخمسة ملايين ليرة للمركبات التي سنة صنعها من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠، وعشرة ملايين ليرة للمركبات التي سنة صنعها من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥، وعشرون مليون ليرة للمركبات التي سنة صنعها من عام ٢٠١٦ فما فوق، ويطلب تجميد مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة في الحسابات المستخدمة لعمليات البيوع، علماً أن الجرارات الزراعية لا تخضع لأحكام هذا القرار.

وفيما يخص الصناعات المشمولة بالإدخال المؤقت بقصد التصدير، تم السماح لأصحاب معامل صناعات (دهانات– المنتجات البلاستيكية– المنظفات والملمعات– الأحذية– التريكو– الأجهزة المنزلية الكهربائية) بالإدخال المؤقت لمستلزمات الإنتاج والتعبئة والتغليف بقصد التصنيع وإعادة التصدير، شريطة الالتزام بالضوابط التي تم إقرارها بهذا الشأن بموجب توصيات اللجنة الاقتصادية.

وفي سياق آخر، بيّن الوزير أنه تم السماح للمصارف بشراء القطع الأجنبي من الأفراد بالسعر المتداول، مؤكداً أنه لا مسؤولية على أي مواطن من ناحية حيازة القطع الأجنبي، وأنه لن يتعرض خلال عملية التبديل إلى أي مضايقات.

ومن القرارات التي صدرت مؤخراً، رفع سقف السحب اليومي من المصارف حتى ١٥ مليون ليرة سورية وتعديل المبلغ المسموح بنقله بين المحافظات ليصبح أيضاً ١٥ مليون ليرة، باستثناء محافظات دمشق وريف دمشق والقنيطرة، مضيفاً: «هناك ربط كامل بين المصارف يمكّن من استخدام البطاقات المصرفية في صرافات المصارف الخاصة والعامة».

وحول قرار السماح بالاستيراد من السعودية، أوضح خليل أن هناك حركة تصدير جيدة إلى السعودية أغلبيتها من المنتجات الزراعية، وبالمقابل هناك الكثير من المواد تكلفة استيرادها من السعودية أقل من غيرها، وكذلك الأمر بالنسبة لتكلفة الشحن، إضافة إلى سرعة وصول المواد المستوردة.

ونفى خليل ما يشاع على مواقع التواصل الاجتماعي حول موضوع إصدار ورقة نقدية جديدة من فئة الـ ١٠ آلاف ليرة، مبيناً أن القرارات لا تصدر بشكل سرّي لأنه سيطبق على أرض الواقع.

وختم خليل بأن أولوية الحكومة خلال الفترة الحالية والقادمة، تخديم القطاع الإنتاجي وأن إصدار القرارات التي تسرّع عجلة الإنتاج هي عملية مستمرة لا تتوقف.

- إضافة مواد جديدة لمنصة التمويل التجاري وحذف مواد أخرى
- تسديد ٥٠ بالمئة من القيمة الرائجة للعقار عبر الحسابات المصرفية
- لا صحة لما يشاع عن إصدار ورقة نقدية جديدة من فئة الـ ١٠ آلاف